

ليس كذا قلت كما قد حرروا
والزوج بعد فإيتم بينة
قال الامامان على المختار
لكن اذا كانا عريان قبل
لو باشرت بالغير تكاها
لكن ذلك خلاف المستحب
ان مع كفو عقدة يجوز
قالوا وينبغي بان يعيد
قال الامام الشافعي وان وجد
واعلم بان قولهم لا يعيد
مرادهم فيه الصحيح الذي لم

ينصب قاض عند خصم اي كندر
فيثبت النكاح فيما عينه
يثبت ذلك النكاح بالاقرار
تصاة والزوجان فيلذ نقل
فاعلم بان البعض قد اباحها
ولغير المفتوي كلام منتهى
ومع غير المفتوي لم يجزوا
هذا بعد وموتى وهذا
اذ عبارة السائل يتعقد
عند النكاح المسخ فيما نقلوا
ومن فساد يعتبره سالم

فخرج

فخرج الفاسد والموقوف
لا فرق في النكاح بين فاسد
لكفرهم قد فرقوا بينهما
وفي نكاح فاسد لها وجب
مع عدة وذلك بالاجماع
داول عدة بالتحقيق
قال محمد ومدة انكسب
قال الامام وابو يوسف من
فسر والعقد بمس امرأة
ثم المراد منه مهر المثل
وجوب النكاح من الاكفا

ونحوه كما هو المعروف
وباظهار كشي واحد
في البيع يا صاح على ما علمنا
بالوطى عقدهم ثبت النسب
بالاخلاف لا ولا نزاع
من ابتدي زمن التفرقة
من حين وبه الاقوي وجيد
وقت النكاح كالصحيح فاستبين
قد وطيت ووطيها بشبهه
فسره بذلك اهل القضاة
معلق صاح بالاولياء